ذلك كما مر اقتضى الضابط ثلاثة امور الاول منطوق الضابط
والثاني مفهوم قوله لاحد فيها والكفارة والثالث مفهوم قوله معصية
واستثنى من كل مثال الاصل لا يعزر لحق الفرع اي اذا عزر فيه
عزر حق بان كان لا يعتقد التاديب او سبه عالما بتعذر كما ظاهر او
يا احمق او نحو ذلك كما سيأتي ما اذا اريد الخلوة نظرا لان المودة تنها
حد وهو القتل فكيف يستباحها ويجاب بانه لما اسلم سقط الحد
فيصح الاستثنا ما لا يطيق اي الدوام عليه او كفارة اي
عظمى او صغرى وهي الغديه ويستثنى منه لكن الثلاثة الاول
من الذي فيه كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وحدا لقطع
رحمه اي فانه يترتب على الرحم الشفقة والحمية ما يعزر عليه لانه
وكذا ما حد عليه ايضا وان لم يكن الخ الوا والمحال بالملهوي سوا
كان مباحا كالعب الشطرنج نحو الطبل والمزاحين او كان محرما كالحواة هو
والاكتساب بالالات كالمزمار والطنبورة والا لم يملكه لاخذ لكن ان كان
الملهو مباحا فالاستثناط وان كان محرما فلا استثنا لانه على القاعدة
مع انه اي التخنث المفهوم من المخنث ليس بمعصية كيف ذلك
مع انه ورد لعن الله المتشبهات من الرجال بالنسا فيكون معصية ويجاب
بان ما هنا محمول على الخلقي الذي لا اختيار له فيه والحديث محمول على
ما كان بالتصنع واما هو ظاهره ان الضمير راجع للتخنث فيقتضي
انه باختياره واجيب بان هذا الضمير راجع للنفي والمصلحة فيه
حفظ المسلمين عن التعلم منه والتنقل منه ففي ذلك الصنع قسمت
للضمائر لا عراضه الخ اي لشدة حلمه وتوليفا للنفس كما قال
الخ وقال النبي في حقه بها وايوم النعمة وكان قد سرق شملة ولاوى
سنده الخ حاصله ان الزبير تخاصم مع رجل في سقي ارض فحكم
النبي للزبير بان يسقي اولا اي لكونه الحيا اولا فقال الخصم يا رسول
الله ان كان ابن عمتك بفتح الهمزة ان تعليلا لمحذوف اي حكمت له لكونه

ابن

ابن عمتك ولوى شدقه فاغتم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر على الغضب
فحكم النبي ثانيا للزبير بانه يسقي ويحبس الماء الى الكعبين وكان اولا امر
الزبير بان يسايح خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكر رجع
النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكر ومن عمك الحية ظهر حرام
مطلقا واه كان حاذقا لانها ربما اذته ومن يدخل النار اي ويحوم
عليه وان كانت لانوذيه لكونه ساحرا
ع التعذر فالخ والفاظ التعذر الخ فيه نظر لان الثالث التعريض لا قذف
فيه لا صريح ولا كناية فالاولى ان يقول والفاظ التعبير الخ ويجاب
بان المعنى والالفاظ التي يفهم فيها القذف وتستعمل فيه سواء فهم منها
من ذاتها او من قرائن الاحوال فدخل القسم الثالث وهو التعريض
ومراد الاول الخ فيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصريح او
الكناية فهذا من التقصير للمتن على بعض معناه بفتح التاء
وكسرها على اللغو النشر المرتب ومثالي عكسه في الشرح
ينطلق اي ينطلق فهو على تقدير همزة الاستفهام والرمي الاعتداد وقوله
او الرمي الخ عطف تفسير وقوله صريح خبر عنهما وصورة الاولى او يقول
او بعين ذكرك او حشفة ذكرك وقبل الباء جار مجرور ما متعلق بوجه
اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قذفا
يوجب الحد بل فيه التعزير ويحتمل ان يريد برا بني مزوجة غير زوجته
فيكون قذفا يقتضي الحد بالبغا الخ ماخوذ من البغا بالمد وهو الزنا
يقال بغت المراة تبغي فهي بغية وهو وصف خاص بالمراة ولا يقال
للرجل بغي ويحتمل ان يكون قوله بابغا من البغي وهو مجاوزة الحد فلذلك
كان كناية لكن يعزر انه فان كلا فقد سقط على ما قاله الرسم
فلا يحد اصلا لكن يعزر فلا حد على مكره اي ولا رجمة ولا تعزير
لشبهة الاكراه لان الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا واما
المكره فكذلك لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الاذا

ذكرك او حشفة ذكرك او حشفة
ذكرك في دبر او انه ظن ان ما ذكر صريح فهو صريح بشرط ان يقصد العرب الى ذكر
او حشفي او اني ظننته ما ذكر فهو قذف فان قال
مزوجة فانه لا يكون صريحا الا اذا قال ايلاجا محرما